

Distr.  
GENERAL

TD/RBP/CONF.6/6  
5 September 2005

ARABIC  
Original: ENGLISH/FRENCH/  
SPANISH

## مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني باستعراض جميع  
جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق  
عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة  
الممارسات التجارية التقييدية  
أنطاليا، ١٤-١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥  
البند ٦(أ) من جدول الأعمال المؤقت

### استعراض عملية بناء القدرات والمساعدة التقنية في مجال قانون وسياسة المنافسة مذكرة من إعداد أمانة الأونكتاد

#### خلاصة

يقدم الأونكتاد المساعدة في بناء القدرات والمساعدة التقنية في مجال قانون وسياسة المنافسة لصالح البلدان النامية وأقل البلدان نمواً فضلاً عن البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وذلك وفقاً للطلبات الواردة واحتياجات البلدان المعنية والموارد المتاحة. وهذا يشمل المساعدة المقدمة على الصعيد الوطني والإقليمي في صياغة قوانين المنافسة والمبادئ التوجيهية للسياسات العامة فضلاً عن بناء القدرات في مجال تنفيذ سياسات المنافسة من منظور طويل الأجل. بما يتوافق مع مجموعة مبادئ وقواعد الأمم المتحدة المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية، ومع ما طلبه مؤتمر الأمم المتحدة الرابع لاستعراض جميع جوانب المجموعة. وتبعاً لذلك، تتضمن هذه الوثيقة تقريراً مرحلياً عن أنشطة بناء القدرات وأنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها أمانة الأونكتاد والتي يرد وصفها تحت ثلاثة عناوين فرعية رئيسية هي: الأنشطة الوطنية، والأنشطة الإقليمية ودون الإقليمية، والمشاركة في الحلقات الدراسية والمؤتمرات. وبالإضافة إلى ذلك، تتضمن الوثيقة مقتطفات من ردود الدول الأعضاء والمنظمات الدولية على مذكرة الموظف المسؤول عن الأونكتاد التي طلب فيها معلومات عن أنشطة التعاون التقني المضطلع بها في مجال قانون وسياسة المنافسة. وتتضمن الوثيقة أيضاً مقتطفات من الردود الواردة فيما يتصل بطلبات المساعدة التقنية، مع بيان المجالات أو القضايا المحددة فيما يخص قوانين وسياسات المنافسة التي قد تود الدول إيلاؤها اهتماماً على سبيل الأولوية.

## المحتويات

الصفحة	
٣	أولاً - مقدمة.....
٤	ثانياً - تقرير مرحلي عن أنشطة بناء القدرات والتعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد.....
٤	ألف - الأنشطة الوطنية.....
٦	باء - الأنشطة الإقليمية ودون الإقليمية.....
٧	جيم - المشاركة في الحلقات الدراسية والمؤتمرات.....
٨	ثالثاً - أنشطة الدول الأعضاء والمنظمات الدولية في مجال بناء القدرات والتعاون التقني.....
٨	ألف - المساعدة المقدمة أو المخطط لها أو المتلقاة.....
١٩	باء - طلبات المساعدة.....

## أولاً - مقدمة

١ - إن مجموعة مبادئ وقواعد الأمم المتحدة المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية، وهي المجموعة التي اعتمدها الجمعية العامة في عام ١٩٨٠ (قرار الجمعية العامة ٦٣/٣٥ المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ (TD/RBP/CONF.10/Rev.2))، تدعو في الفقرتين ٦ و ٧ من الفرع "او" منها إلى تنفيذ برامج مساعدة تقنية وبرامج استشارية وتدريبية بشأن الممارسات التجارية التقييدية، وبخاصة لصالح البلدان النامية. ووفقاً لمجموعة المبادئ والقواعد، أحاط مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني باستعراض جميع جوانب المجموعة علماً مع التقدير، في الفقرة ١٤ من قراره (TD/RBP/CONF.5/16)، بالمساهمات المالية وغيرها من المساهمات الطوعية من أجل بناء القدرات والتعاون التقني؛ ودعا جميع الدول الأعضاء إلى مساعدة الأونكتاد، على أساس طوعي، في ميدان التعاون التقني من خلال توفير الخبراء وتسهيلات التدريب والموارد؛ وطلب إلى أمانة الأونكتاد مواصلة أنشطة التعاون التقني، وتوسيع نطاقها إذا سمحت بذلك الموارد المتاحة؛ ودعا الأمين العام للأونكتاد إلى استكشاف إمكانية تعبئة الموارد المالية والبشرية على أساس منتظم ويمكن التنبؤ به بدرجة أكبر وتناول احتياجات التعاون الخاصة بالبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وذلك باللغات الرسمية ذات الصلة للأمم المتحدة.

٢ - وفي وقت لاحق، أحاط فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة علماً مع التقدير، في استنتاجاته المتفق عليها في دورته السادسة المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ (TD/B/COM.2/CLP/48)، بالتبرعات المالية والمساهمات الأخرى المقدمة من الدول الأعضاء؛ ودعا جميع الدول الأعضاء إلى مواصلة مساعدة الأونكتاد، على أساس طوعي، في أنشطته المتعلقة ببناء القدرات والتعاون التقني من خلال توفير الخبراء أو تسهيلات التدريب أو الموارد المالية؛ وطلب إلى أمانة الأونكتاد مواصلة أنشطتها المتعلقة ببناء القدرات والتعاون التقني وكذلك، حيثما أمكن توسيع نطاق هذه الأنشطة (بما فيها التدريب) في جميع المناطق وفي حدود الموارد المتاحة، على أن تضع في اعتبارها المداولات والمشاورات التي جرت في تلك الدورة. كما طلب إلى أمانة الأونكتاد إعداد استعراض حديث لبناء القدرات والمساعدة التقنية كيما ينظر فيه المؤتمر الاستعراضي الخامس، واطاعة في اعتبارها المعلومات التي ستقدمها الدول الأعضاء والمنظمات الدولية في موعد أقصاه ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

٣ - وبناءً على ذلك، فإن هذه المذكرة تتضمن تقريراً مرحلياً عن أنشطة بناء القدرات والمساعدة التقنية التي اضطلعت بها أمانة الأونكتاد في عام ٢٠٠٤، فضلاً عن مقتطفات من ردود الدول الأعضاء والمنظمات الدولية على مذكرة الموظف المسؤول عن الأونكتاد التي طلب فيها تقديم معلومات عن أنشطة التعاون التقني في ميدان قوانين وسياسات المنافسة (UNCTAD/DITC/CLP/MISC/2004/3) المؤرخة ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤). ويعرب الأمين العام للأونكتاد عن امتنانه للردود التي قدّمت على هذه المذكرة.

## ثانياً - تقرير مرحلي عن أنشطة بناء القدرات والتعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد

٤ - يقدم الأونكتاد المساعدة في مجال قانون وسياسة المنافسة إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، وفقاً للطلبات المقدمة ولاحتياجات البلدان المعنية وما يتوفر من موارد. وتتلخص الأنواع الرئيسية لأنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الأمانة في ما يلي:

(أ) تقديم معلومات عن الممارسات المانعة للمنافسة، ووجود هذه الممارسات وآثارها السلبية المحتملة على الاقتصاد. وقد يشمل ذلك إجراء دراسة لهذه الممارسات في بلد بعينه؛

(ب) عقد حلقات دراسية تمهيدية موجهة إلى جمهور واسع يشمل المسؤولين الحكوميين والأوساط الأكاديمية ودوائر الأعمال والدوائر المعنية بالمستهلكين؛

(ج) مساعدة الدول أو المنظمات الإقليمية التي هي في صدد صياغة تشريعات خاصة بالمنافسة وذلك من خلال توفير المعلومات عن هذه التشريعات المعمول بها في البلدان الأخرى أو إسداء المشورة بشأن صياغتها؛

(د) تقديم خدمات استشارية لإنشاء أو تشغيل هيئات معنية بالمنافسة، وتشمل هذه الخدمات عادة تدريب الموظفين المسؤولين عن مكافحة الفعالية للممارسات المانعة للمنافسة، وقد تشمل عقد حلقات عمل تدريبية و/أو التدريب أثناء العمل، مع السلطات المعنية بالمنافسة في البلدان التي تتوفر لديها الخبرة في مجال المنافسة؛

(هـ) تنظيم حلقات دراسية لفائدة الدول التي اعتمدت بالفعل تشريعات في مجال المنافسة والتي لديها خبرة في مكافحة الممارسات المانعة للمنافسة والتي ترغب في إنفاذ تشريعات المنافسة أو التشاور مع بعضها البعض بشأن حالات محددة وفي تبادل المعلومات؛

(و) تقديم المساعدة إلى الدول أو المنظمات الإقليمية التي ترغب في تنقيح تشريعاتها الخاصة بالمنافسة وتلتزم مشورة الخبراء من السلطات المعنية بالمنافسة في الدول الأخرى كي تُعدّل قوانينها بأقصى قدر ممكن من الفعالية؛

(ز) تقديم المساعدة إلى البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بغية مساعدتها على تحسين تقييم الآثار المترتبة على المناقشات المتعددة الأطراف بشأن قضايا المنافسة.

٥ - ويرد أدناه وصف لأنشطة بناء القدرات والتعاون التقني التي اضطلعت بها أمانة الأونكتاد في عام ٢٠٠٤.

### ألف - الأنشطة الوطنية

٦ - واصل الأونكتاد بذل جهوده القائمة على أساس الطلب للمساعدة في بناء ثقافة المنافسة لصالح فرادى البلدان النامية وأقل البلدان نمواً فضلاً عن البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وقد قدم، لهذا الغرض، مساعدة تقنية فيما يتصل بإعداد أو اعتماد أو تنقيح أو تنفيذ السياسات والتشريعات الوطنية المتعلقة بالمنافسة وحماية المستهلك، وكذلك في المجالات التي تسهم في التوصل إلى فهم أفضل للقضايا المشمولة، وبناء القدرات

المؤسسية الوطنية على الإنفاذ الفعال لتشريعات المنافسة. وهذه المساعدة، التي تم توفيرها في شكل تدريب وإيفاد بعثات استشارية فضلاً عن عقد الحلقات الدراسية وحلقات العمل المحددة أدناه، قُدمت إلى كل من ملاوي وليسوتو وبوتسوانا وجنوب أفريقيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكمبوديا وفييت نام وإندونيسيا وبوتان وزامبيا ومصر وجمهورية كوريا وبيرو والبرازيل وبوليفيا وكوستاريكا ونيكاراغوا والسلفادور وهندوراس وغواتيمالا وكينيا وزمبابوي وأنغولا.

(أ) قام الأونكتاد، بالتعاون مع وزارة مالية أنغولا، بتنظيم دورة تدريبية لكبار المسؤولين والخبراء في مجال المنافسة عُقدت في لواندا في الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ بشأن تنفيذ قانون المنافسة؛

(ب) نظم الأونكتاد ووزارة التجارة والصناعة في بوتسوانا حلقة عمل وطنية بشأن سياسة المنافسة شارك فيها خبراء في مجال المنافسة وعقدت في غابورون في ٥ و٦ شباط/فبراير ٢٠٠٤؛

(ج) قام الأونكتاد، بالاشتراك مع وزارة التجارة في فييت نام، بتنظيم حلقتي عمل لممثلي الإدارات الحكومية والقطاع الخاص بشأن مراجعة مشروع قانون المنافسة، وقد عقدتا في هانوي في ١٩ و٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٤ وفي مدينة هو شي منه في ٢٣ و٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٤. كما عُقدت حلقة عمل في مدينة هو شي منه تم خلالها استعراض الحالة في مختلف القطاعات بغية تحديد الممارسات القائمة والمحتملة المانعة للمنافسة وما يترتب عليها من آثار بالنسبة لمشروع قانون المنافسة؛

(د) نظم الأونكتاد، بالتعاون مع وزارة التجارة في كل من كمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، دورة تدريبية مكثفة بشأن استخدام قانون وسياسة المنافسة لأغراض التنمية، وحلقة عمل وطنية بشأن دور قانون وسياسة المنافسة في التنمية، وقد عقدتا في فنوم بنه في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ تموز/يوليه وفي فينتيان في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٤؛

(هـ) نظم الأونكتاد، بالاشتراك مع وزارة التجارة والصناعة في ليسوتو، حلقة عمل وطنية بشأن المنافسة تهدف إلى العمل مع مسؤولي الحكومة على إنجاز رسم الخريطة الاقتصادية والمسح القانوني للبلد فضلاً عن صياغة إطار لسياسة المنافسة، وقد عقدت حلقة العمل هذه في ماسسيرو في ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٤؛

(و) عقد الأونكتاد في جاكرتا في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، بالاشتراك مع لجنة الإشراف على المنافسة التجارية في إندونيسيا، دورة تدريبية للقضاة بشأن القضايا المتصلة بقانون وسياسة المنافسة؛

(ز) عقد الأونكتاد في بريتوريا في الفترة من ١ على ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، بالتعاون مع حكومة جنوب أفريقيا وبدعم مالي ألماني، دورة تدريبية مكثفة بشأن تنفيذ قانون المنافسة؛

(ح) نظم الأونكتاد، بالاشتراك مع وزارة التجارة وتنمية القطاع الخاص في ملاوي، دورة تدريبية بشأن قانون وسياسة المنافسة، عقدت في بلانتاير في الفترة من ٩ إلى ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

## باء - الأنشطة الإقليمية ودون الإقليمية

٧- قام الأونكتاد، بالإضافة إلى ما قدمه من مساعدة في صياغة تشريع المنافسة للدول الأعضاء في السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (كوميسا)، وفي تنفيذ التشريع الذي اعتمده مؤخراً الاتحاد الاقتصادي والسقدي لغرب أفريقيا، بإعداد مشروع اتفاق فيما يخص سياسة المنافسة الإقليمية (المادتان ٤٠ و ٤١) للدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي لأفريقيا الجنوبية. كما نظم الأونكتاد عدداً من المؤتمرات والحلقات الدراسية وحلقات العمل التي أسهمت في بناء القدرات والتعاون المتعدد الأطراف في مجال المنافسة وحماية المستهلك.

(أ) عُقدت في ليما ببيرو في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ آذار/مارس حلقة دراسية إقليمية بشأن تعزيز بناء المؤسسات والقدرات في مجال المنافسة وسياسة حماية المستهلك لصالح بلدان أمريكا اللاتينية، حيث جرى النظر في حالي بوليفيا وبيرو. وقد نظم الأونكتاد هذه الحلقة الدراسية بالاشتراك مع وكالة المنافسة في بيرو، ووكالة المنافسة السويسرية، وأمانة الدولة السويسرية للشؤون الاقتصادية؛

(ب) نظم الأونكتاد، بالاشتراك مع البنك الإسلامي للتنمية، حلقة عمل إقليمية بشأن قانون وسياسة المنافسة للبلدان العربية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. وقد عُقدت حلقة العمل هذه في الخرطوم بالسودان في ٢٧ و ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٤؛

(ج) عُقد في دار السلام بجمهورية تنزانيا المتحدة في الفترة من ١٠ إلى ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٤ مؤتمر معني بسياسة المنافسة والقدرة التنافسية والاستثمار حضره مشاركون من بلدان الجنوب الأفريقي وشرق أفريقيا. وقد تولى تنظيم هذا المؤتمر البنك الدولي والأونكتاد وشاركت في تمويله المفوضية الأوروبية؛

(د) عُقد في كييف بأوكرانيا في ١٨ و ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٤ مؤتمر دولي معني بسياسة المنافسة للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وقد قام الأونكتاد بتنظيم هذا المؤتمر بالتعاون مع لجنة مكافحة الاحتكارات في أوكرانيا، وقد حضره ممثلون عن البلدان الأعضاء في كومنولث الدول المستقلة وعن عدة دول من أوروبا الشرقية ودول البلطيق؛

(هـ) عقد الأونكتاد في ساو باولو بالبرازيل في الفترة من ١٠ إلى ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، مغتنماً مناسبة انعقاد الأونكتاد الحادي عشر، حلقة دراسية أفريقية بشأن دور سياسة المنافسة في تعزيز القدرة التنافسية والتنمية. وقد أتاحت هذه الحلقة الدراسة فرصة لإجراء تبادل لوجهات النظر بين المسؤولين الحكوميين المعنيين بقضايا المنافسة من أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي وبلدان أخرى، وكان الهدف منها هو صياغة موقف البلدان الأعضاء فيما يتعلق بدور سياسة المنافسة في تعزيز القدرة التنافسية والتنمية؛

(و) عقد الأونكتاد بالاشتراك مع وزارة التجارة والصناعة في ليسوتو، اجتماعاً لاستعراض إطار محتمل للتعاون فيما بين الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي لأفريقيا الجنوبية بشأن الممارسات المانعة للمنافسة، وقد عُقد هذا الاجتماع في ماسيرو في ٩ و ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٤ وحضره ممثلون عن بلدان الجنوب الأفريقي؛

(ز) بناءً على طلب سبعة بلدان أفريقية - كينيا وزامبيا وملاوي وزمبابوي وجمهورية تنزانيا المتحدة وناميبيا وجنوب أفريقيا - عقد الأونكتاد في ليفنغستون في الفترة من ٥ إلى ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، بالتعاون مع حكومة زامبيا، حلقة دراسية للقضاة والمدعين العامين بشأن إنفاذ قانون المنافسة، فضلاً عن دورة تدريبية بشأن إجراء التحقيقات وجمع الأدلة في قضايا المنافسة.

### جيم - المشاركة في الحلقات الدراسية والمؤتمرات

٨- شارك موظفو الأونكتاد، في عام ٢٠٠٤، في عدد من الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمؤتمرات المتصلة بقضايا قانون وسياسة المنافسة وحماية المستهلك. وبصورة خاصة، قدم خبراء من الأونكتاد عروضاً موضوعية و/أو شاركوا في مناقشات في الاجتماعات التالية:

- (١) حلقة العمل الوطنية لمنظمة التجارة العالمية بشأن سياسة المنافسة والتنمية الاقتصادية والنظام التجاري المتعدد الأطراف، المعقودة في أكرا (غانا) في ١٨ و ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٤؛
- (٢) حلقة العمل الوطنية بشأن مشروع قانون حماية المستهلك (ثيمفو، بوتان، ٢٥-٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٤؛
- (٣) اجتماعات مختلفة بشأن قضايا المنافسة عقدتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في باريس في الفترة من ١٠ إلى ١٦ شباط/فبراير والفترة من ١١ إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤؛
- (٤) الاجتماع الخاص بالبرنامج التدريبي بشأن سياسة المنافسة التابع للمنتدى الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، والمؤتمر الآسيوي الأول المعني بقانون وسياسة المنافسة، المعقود في كوالالمبور في الفترة من ١ إلى ٤ آذار/مارس ٢٠٠٤؛
- (٥) حلقة العمل بشأن الاتفاق المتعلق بالممارسات المانعة للمنافسة المرفق باتفاق الاتحاد الجمركي لأفريقيا الجنوبية لعام ١٩٩٤، المعقودة في إيزلوبيني (سوازيلند) في ١١ و ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٤؛
- (٦) الاجتماع الوطني للجهات صاحبة المصلحة بشأن قانون المنافسة، المعقود في بلانتير (ملاوي) في ١٥ و ١٦ آذار/مارس ٢٠٠٤؛
- (٧) الاجتماع الأول للخبراء بشأن الدراسة الاستقصائية المتعلقة بحالة حماية المستهلك ونوعية الحياة في أفريقيا (داكار، ١٥-١٧ آذار/مارس ٢٠٠٤؛
- (٨) الدورة التدريبية لمنظمة التجارة العالمية بشأن المنافسة، المعقودة في موريشيوس في الفترة من ٢٩ آذار/مارس إلى ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٤؛
- (٩) اجتماع استعراض وثيقة استراتيجية مركز التنظيم والمنافسة (لندن)، ١٣-١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٤؛
- (١٠) المؤتمر الثالث لشبكة المنافسة الدولية المعقود في سيول في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٤؛

- (١١) الحلقة الدراسية للمفوضية الأوروبية لتدريب المدربين في مجال المنافسة، المعقودة في فيينا في الفترة من ٣ إلى ٧ أيار/مايو ٢٠٠٤؛
- (١٢) الدورة التدريبية المكثفة لمنظمة التجارة العالمية بشأن سياسة المنافسة، المعقودة في الرباط (المغرب) في الفترة من ٣ إلى ٨ أيار/مايو ٢٠٠٤؛
- (١٣) اجتماع البرنامج التدريبي المعني بسياسة المنافسة الذي عقده منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ في مدينة هو شي منه (فبييت نام) في الفترة من ٣ إلى ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٤؛
- (١٤) الندوة المعنية بالمنظورات القانونية في بيئة أعمال عالمية، المعقودة في لوند (السويد) في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ آب/أغسطس ٢٠٠٤؛
- (١٥) المؤتمر السنوي لمركز التنظيم والمنافسة واجتماع الفريق المعني بالمنافسة والتنظيم، المعقودين في كيب تاون في الفترة من ٧ إلى ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤؛
- (١٦) الدورة التدريبية المتعلقة بقانون مكافحة الاحتكار وسياسة المنافسة التي عقدها الوكالة اليابانية للتعاون الدولي في أوساكا في الفترة من ٢٠ إلى ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤؛
- (١٧) الحلقة الدراسية الإقليمية المشتركة بين منظمة التجارة العالمية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وكلية الموظفين الإداريين في الهند بشأن التجارة وسياسة المنافسة فيما يخص اقتصادات آسيا والمحيط الهادئ (حيدر آباد، الهند، ٦-٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤)؛
- (١٨) اجتماع المائدة المستديرة الوزاري للسوق المشتركة لدول شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي بشأن الصلة بين قانون وسياسة المنافسة والتنمية، المعقود في القاهرة في ٢٢ و٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤؛
- (١٩) اجتماع البرنامج التدريبي بشأن سياسة المنافسة الذي عقده منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (جوجيو/كارتا، إندونيسيا، ٦-٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤)؛
- (٢٠) اجتماع منظمة التجارة العالمية المعني بالمنافسة، المعقود في برازيليا في الفترة من ٨ إلى ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

### ثالثاً - أنشطة الدول الأعضاء والمنظمات الدولية في مجال بناء القدرات والتعاون التقني

#### ألف - المساعدة المقدمة أو المخطط لها أو المتلقاة

- ٩- يُقدّم في هذا القسم الفرعي ملخص للردود الواردة على مذكرة الموظف المسؤول عن الأونكتاد UNCTAD/DITC/CLP/MISC/2004/3 المؤرخة ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤)، والتي طلب فيها معلومات عن أنشطة التعاون التقني المضطلع بها في مجال قانون وسياسة المنافسة.



## الجزائر

١٠- إن النشاط الذي يضطلع به الأونكتاد، من خلال الاجتماعات واللقاءات التي يتم تنظيمها بصورة دورية، هو الذي أتاح إثراء التجربة الجزائرية في مجال قانون وسياسة المنافسة.

## النمسا

١١- تتعاون النمسا مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ومع البلدان التي هي في سبيلها إلى الانضمام إلى الاتحاد وذلك في إطار شبكة المنافسة الأوروبية. فعلى سبيل المثال، تخطط النمسا للتعاون مع رومانيا في مجال المنافسة وثقافة إعانات الدولة.

## بوليفيا

١٢- تتلقى بوليفيا مساعدة تقنية من الاتحاد الأوروبي، عن طريق الجماعة الأندية في إطار مشروع المنافسة الذي يتمحور حول مواءمة أنظمة المنافسة في المنطقة الأندية. كما تم مؤخراً وضع برنامج المنافسة (COMPAL) الذي سيقوم الأونكتاد من خلاله وبتنسيق من الحكومة السويسرية بتوفير خدمات التعاون التقني من أجل بناء المؤسسات والقدرات في مجال سياسة المنافسة وحماية المستهلك.

## بروني دار السلام

١٣- إن انخراط بروني دار السلام في العمل المتعلق بقانون وسياسة المنافسة يقتصر حالياً على المشاركة في المحفل الاستشاري المعني بالمنافسة التابع لرابطة دول جنوب شرقي آسيا.

## شيلي

١٤- في عام ٢٠٠٣، استقبلت إدارة المراقبة الاقتصادية الوطنية وفداً زائراً من كوستاريكا حيث تم تناول التجربة الشيلية في مجال المنافسة وتطبيق تشريعها وإجراء التحقيقات المتعلقة بها. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، قام وفد من السلفادور بزيارة إدارة المراقبة الاقتصادية الوطنية في شيلي حيث تم تناول هذه المواضيع نفسها.

## كوستاريكا

١٥- قدمت لجنة تشجيع المنافسة قائمة مفصلة بمشاريعها المتعلقة بالمساعدة التقنية المقدمة والجاري تقديمها. ومن بين هذه المشاريع: (أ) المشروع المعنون "الدعم المؤسسي بين لجنة تشجيع المنافسة في كوستاريكا واللجنة الاتحادية للمنافسة في المكسيك في إطار عملية المنافسة؛ و(ب) المشروع المعنون "تعزيز عملية المنافسة بين الإدارة الوطنية للمراقبة الاقتصادية في شيلي ولجنة تشجيع المنافسة في كوستاريكا والجامعة البابوية الكاثوليكية في شيلي"؛ و(ج) المشروع المعنون "تقديم المساعدة التقنية للهيئات العامة المكلفة بتطبيق تشريعات المنافسة"، المرحلة الثانية، بالتعاون مع المحكمة المعنية بشؤون المنافسة في إسبانيا؛ و(د) المشروع المعنون "تشجيع المنافسة وحماية المستهلك في أمريكا اللاتينية" بالتعاون مع الأونكتاد والسلطات السويسرية ممثلة بأمانة الدولة للشؤون الاقتصادية (SECO)، ولجنة المنافسة (COMCO).

## كرواتيا

١٦- بدأ في نيسان/أبريل ٢٠٠٣ تنفيذ مشروع برنامج مساعدة المجتمعات المحلية على التعمير والتنمية والاستقرار (برنامج "كاردس") الذي وضعه الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠١ تحت عنوان "تقديم الدعم لتطوير سياسة المنافسة في كرواتيا بما يتوافق مع معايير وممارسات الاتحاد الأوروبي". وقد اشتمل هذا المشروع على العناصر الثلاثة التالية:

(أ) تقديم الدعم للوكالة الكرواتية المعنية بالمنافسة في ما يتعلق بصياغة القوانين واللوائح التنظيمية؛

(ب) تعزيز القدرات المؤسسية والإدارية للوكالة من خلال تدريب الموظفين؛

(ج) التثقيف والترويج للمنافسة في أوساط سلطات الإدارة العامة والجمهور الكرواتي عموماً.

وقد تم هذه السنة تمديد فترة المشروع، مع توشي الاضطلاع بأنشطة تدريبية لصالح كل من موظفي الوكالة وبعض الجهات الخارجية المعنية (القضاة). وعلاوة على ذلك، تمت في السنتين المائيتين ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ صياغة الوثائق الأولية الخاصة بتنفيذ المشروع مستقبلاً بواسطة برنامج "كاردس". وسيجري تنفيذ مشروع برنامج "كاردس" لعام ٢٠٠٢ المعنون "تقديم الدعم للدولة والنظام في جمهورية كرواتيا" وذلك في شكل عملية توأمة، وسيشتمل ذلك على تقديم الدعم لإنشاء إطار قانوني - مؤسسي لتنفيذ مشروع الدولة والنظام. أما مشروع برنامج "كاردس" لعام ٢٠٠٣ بعنوان "مواصلة تدعيم الوكالة الكرواتية المعنية بالمنافسة وتنفيذ قانون وسياسة المنافسة" فسوف يوجه نحو تنفيذ الإطار التشريعي القائم في مجال المنافسة. كما شاركت الوكالة الكرواتية في حلقات دراسية ومؤتمرات نظمها الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والاتحاد الأوروبي وجهات أخرى.

## الجمهورية التشيكية

١٧- قام المكتب التشيكي لحماية المنافسة، بالاشتراك مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بتنظيم حلقة دراسية تمحورت حول إنفاذ قواعد المنافسة في مواجهة الكارتلات. وحضر هذه الحلقة الدراسية التي عُقدت في براغ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ ممثلون عن السلطات المعنية بالمنافسة في بلدان جنوب شرق أوروبا (ألبانيا والبوسنة والهرسك وبلغاريا وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ورومانيا وصربيا والجبل الأسود)، حيث تبادلوا عرض تجاربهم مع خبراء من المكتب التشيكي لحماية المنافسة، والمفوضية الأوروبية، وعدة دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي.

## دومينيكا

١٨- لا توجد في دومينيكا أية سياسة أو تشريعات أو هياكل أساسية خاصة بالمنافسة. وقد حصلت دومينيكا على مساعدة من أمانة لسوق المشتركة للجماعة الكاريبية التي أعدت تشريعاً نموذجياً للمنافسة قدمته إلى الدول الأعضاء.

## الجمهورية الدومينيكية

١٩- تلقت الجمهورية الدومينيكية مساعدة تقنية من الأونكتاد من أجل إعداد قانون تنظيم السوق الذي سيصبح في المستقبل قانون سياسة المنافسة.

### فنلندا

٢٠- قدمت هيئة المنافسة الفنلندية أنواعاً شتى من المساعدة التقنية إلى إستونيا في الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٢، وإلى الاتحاد الروسي في الفترة ١٩٩٤-٢٠٠٤. وشارك خبراء من الهيئة في حلقات دراسية عقدتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في كل من الاتحاد الروسي (٢٠٠٠-٢٠٠١) ولاتفيا (٢٠٠٢). وتم تنظيم زيارات قصيرة الأجل إلى هيئة المنافسة الفنلندية قام بها مسؤولون من ليتوانيا (١٩٩٧، و٢٠٠١-٢٠٠٢)، وبولندا (١٩٩٨)، والصين (٢٠٠١ و ٢٠٠٤)، وأوكرانيا (٢٠٠١)، وبلغاريا (٢٠٠٢)، وهنغاريا (٢٠٠٤)، وجمهورية كوريا (٢٠٠٤)، وموزامبيق (٢٠٠٥). كما أوفد خبراء من الهيئة في بعثة استشارية إلى موزامبيق في عام ٢٠٠٤.

### ألمانيا

٢١- في عام ٢٠٠٤، قدم خبراء من مكتب الكارتلات الاتحادي (Bundeskartellamt) مساعدة لدعم مجلس المنافسة في ليتوانيا، كما قدم مساعدة في إطار مشروع التوأمة مع بولندا التابع للاتحاد الأوروبي (في وارسو وكراكاو وبوزنان) وليتوانيا (ريغا). وشارك هؤلاء الخبراء أيضاً في الحلقات الدراسية/حلقات العمل الدولية التالية: حلقة دراسية نظمتها في النمسا منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛ وحلقتا عمل نظمتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في سلوفينيا والجمهورية التشيكية؛ ومؤتمر للتوأمة عقد في بولندا؛ وحلقتان دراسيتان عقدتهما مكتب تبادل المعلومات في مجال المساعدة التقنية، وحلقة دراسية واحدة عقدها المكتب نفسه في هنغاريا؛ وحلقتان دراسيتان عقدتهما الأونكتاد في زامبيا وجنوب أفريقيا (بالاشتراك مع المؤسسة الدولية لبناء القدرات، ألمانيا)؛ وحلقتا عمل عقدتهما شبكة المنافسة الدولية في بلجيكا وأستراليا؛ وحلقة دراسية بشأن سياسة المنافسة في قطاع النقل الحضري والسكك الحديدية في إندونيسيا.

### إندونيسيا

٢٢- قدمت لجنة الإشراف على المنافسة في مجال الأعمال معلومات مفصلة بشأن التعاون التقني في شكل عقد حلقات دراسية، وحلقة عمل، وبعثة استشارية، والتدريب وغير ذلك من أنشطة المساعدة التي قدمتها المؤسسة الألمانية للمساعدة التقنية (ألمانيا) والبنك الدولي في الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٣، ووكالة التنمية الدولية/لجنة التجارة الاتحادية التابعة للولايات المتحدة، والوكالة اليابانية للتعاون الدولي، والمفوضية الأوروبية في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤، والأونكتاد ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في عام ٢٠٠٤.

## جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

٢٣ - لم تحصل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية على مساعدة تقنية حتى الآن إلا من الأونكتاد في شكل عقد حلقات دراسية وحلقات عمل بشأن قانون وسياسة المنافسة.

### لاتفيا

٢٤ - في عام ٢٠٠٤، أُنجز مشروع "توينغ لايت" (Twinning Light) الذي يندرج تحت عنوان "تدعيم مجلس المنافسة". وقد تمثل الغرض من هذا المشروع في تعزيز القدرة الإدارية لمجلس المنافسة وتحسين فعالية أنشطته المتصلة بالإنفاذ. وهذا المشروع الذي استُهل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ وأُنجز في تموز/يوليه ٢٠٠٤ قد نُفذ بالتعاون مع مكتب الكارتلات الاتحادي في ألمانيا.

### مالطة

٢٥ - تلقت مالطة مساعدة من لجنة الاتحادات الأوروبية فيما يتصل بالأنشطة التالية:

(أ) مشروع من مشاريع "توينغ لايت" (Twinning Light) تنفذه إدارة شؤون المستهلك والمنافسة وهيئة المنافسة الإيطالية من أجل إنشاء فرقة عمل معنية بالاندماجات في عام ٢٠٠٣؛

(ب) المشاركة في برنامج السوق الأوروبية الخاص بالمنافسة خلال عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤.

### موريشيوس

٢٦ - في آذار/مارس ٢٠٠٤، قدم الأونكتاد خدمات لحكومة موريشيوس شملت إسداء المشورة بشأن هيكل وتنظيم المؤسسات المعنية بالمنافسة في موريشيوس. وقد تمثل الغرض من الدراسة في: (أ) التحديد الدقيق للمهام التي يمكن توقع إسنادها إلى مختلف الهيئات الجديدة المعنية بالمنافسة في موريشيوس؛ و(ب) تقديم إرشادات بشأن الهيكل التنظيمي المناسب لهذه الهيئات؛ و(ج) تحديد القدرات الأساسية لأعضاء وموظفي هذه الهيئات؛ و(د) النظر في القضايا التي ستلزم معالجتها من خلال اللوائح التنظيمية التي ستوضع بموجب القانون حالما يتم سنه ومن خلال المبادئ التوجيهية وغيرها من المواد البيانية. وقد شُرع في اتخاذ إجراءات بشأن التوصيات التي خلصت إليها الدراسة.

### نيكاراغوا

٢٧ - في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، وبعد التوقيع على مذكرة تفاهم بين وزارة الصناعة والتجارة في جمهورية نيكاراغوا والأونكتاد وأمانة الدولة للشؤون الاقتصادية في الاتحاد السويسري، استهل برنامج تعزيز المؤسسات والقدرات في مجال سياسات المنافسة وحماية المستهلك، وهو برنامج يشمل سلسلة من أنشطة المساعدة التقنية وبناء القدرات المؤسسية.

٢٨ - ويتضمن البرنامج الوطني لتعزيز القدرة التنافسية، الذي يتم تنفيذه في إطار وزارة الصناعة والتجارة بتمويل من البنك الدولي، مكوناً يسمى B2 يتمثل في تشجيع المنافسة الداخلية من خلال دعم اقتراح لتعزيز

سياسات المنافسة، على وجه التحديد، ورفع الضوابط التنظيمية، وإزالة الحواجز التي تعترض الدخول إلى الأسواق، وحماية المستهلك.

٢٩- كما تلقت نيكاراغوا من معهد أمريكا اللاتينية للمنافسة مساعدة في مجال التأهيل والتدريب فيما يتعلق بمواضيع مختلفة خلال ثلاث سنوات، وقد استفاد من هذه المساعدة موظفان اثنان في كل فترة من الفترات.

### النرويج

٣٠- في عام ٢٠٠٤، شارك خبراء من هيئة المنافسة النرويجية كأعضاء في أفرقة المناقشة/متحدثين في حلقات دراسية عقدتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن قضايا إنفاذ قانون المنافسة. وقد عُقدت هذه الحلقات الدراسية في بريستوريا وفيينا وتالين وبراغ. كما شارك هؤلاء الخبراء في حلقتين دراسيتين نظمهما الأونكتاد بشأن قضايا إنفاذ قانون المنافسة وعقدتا في ليفينغستون، وكذلك في حلقة دراسية عقدها الأونكتاد في طهران في عام ٢٠٠٣ بشأن دور سياسة وقانون المنافسة في الاقتصادات التي تعتمد على تصدير النفط.

٣١- وبالإضافة إلى ذلك، استضافت هيئة المنافسة النرويجية اجتماعات عقدت في أوسلو مع مسؤولين معينين بالمنافسة من زامبيا والصين وفيت نام وملاوي. كما جرت عملية تبادل للموظفين بين هيئة المنافسة في جنوب أفريقيا وهيئة المنافسة النرويجية.

### البرتغال

٣٢- تعمل هيئة المنافسة في البرتغال، قدر الإمكان، على مضاعفة جهودها من خلال التعاون مع المنظمات الدولية التي تهتم بصورة مباشرة بسياسة المنافسة، ولا سيما دائرة الخدمات الاستشارية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي التابعة لمجموعة البنك الدولي، والأونكتاد. فبالتعاون مع الأونكتاد، شارك موظفو هيئة المنافسة كخبراء في دورة تدريبية للقضاة عُقدت في برازيليا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، كما شاركوا في حلقة دراسية بشأن سياسة المنافسة عُقدت في لواندا (أنغولا).

٣٣- ومن الإنجازات الرئيسية التي تحققت ما تمثل في تنظيم أول اجتماع معني بالمنافسة للبلدان الناطقة بالبرتغالية عُقد في ريو دي جانيرو في تموز/يوليه ٢٠٠٤. وقد حضر الاجتماع ممثلون من معظم البلدان الناطقة بالبرتغالية، وقد تم الإعداد له بالتعاون الوثيق مع المجلس الإداري البرازيلي للحماية الاقتصادية. ونتيجة لهذا الاجتماع، وقعت البلدان الممثلة في الاجتماع بياناً أعلنت فيه اتفاقها على الأهمية البالغة التي تتسم بها سياسة المنافسة في تعزيز النمو الاقتصادي، والخطوات الرئيسية اللازمة لتنفيذ سياسة المنافسة. كما تم التوقيع على مذكرة تفاهم بين الأونكتاد وهيئة المنافسة البرتغالية من أجل إضفاء الطابع الرسمي على تعاونهما في مساعدة البلدان الناطقة بالبرتغالية في اعتماد وإنفاذ قوانين المنافسة.

٣٤- وفيما يتعلق بالتعاون الثنائي، طلبت تركيا من هيئة المنافسة البرتغالية أن تنظم، بالاشتراك مع السلطات التركية، حلقتين دراسيتين بشأن إنفاذ قانون وسياسة المنافسة، تُعقد الأولى منهما في لشبونة بينما تعقد الثانية في أنقرة.

## جمهورية كوريا

٣٥ - استمرت اللجنة الكورية للتجارة التريهية في تقديم المساعدة التقنية على مدى السنوات العشر الأخيرة لصالح البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وقد نفذت بنجاح عدة برامج للمساعدة التقنية. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٤، أنشئ المركز الإقليمي للمنافسة التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في مدينة سيول، وسوف يكون هذا المركز بمثابة المصدر الرئيسي لتقديم المساعدة التقنية. وفي عام ٢٠٠٤، شهد المركز الإقليمي للمنافسة حدثين: فقد عُقدت في تموز/يوليه حلقة عمل بشأن "تقييم الاحتياجات الخاصة ببلدان آسيا الوسطى" شارك فيها مسؤولون من أربعة بلدان؛ وفي كانون الأول/ديسمبر، شارك موظفون تابعون لهيئة المنافسة الإندونيسية في حلقة عمل بشأن "محاكاة تعريف الأسواق لأغراض تحليل الاندماجات".

٣٦ - وفي تموز/يوليه ٢٠٠٤، استضافت اللجنة الكورية للتجارة التريهية، بالاشتراك مع الوكالة الكورية للتعاون الدولي، دورة تدريبية بشأن "قانون المنافسة ونمو الاقتصاد السوقي". وفي كانون الأول/ديسمبر، استضافت اللجنة حلقة العمل الدولية السنوية التاسعة بشأن سياسة المنافسة، مع التشديد بصفة خاصة على تنظيم الكارتلات. ووفرت اللجنة أيضاً تمويلاً لأربع هيئات معنية بالمنافسة لكي تشارك في المؤتمر السنوي الثالث لشبكة المنافسة الدولية وفي منتدى سيول المعني بالمنافسة الذي عُقد في نيسان/أبريل ٢٠٠٤. وفي عام ٢٠٠٥، ستظل اللجنة ملتزمة بدورها المتمثل في "بناء الجسور" بين الهيئات الأكثر خبرة وتلك الأقل خبرة في مجال المنافسة.

## الاتحاد الروسي

٣٧ - إن التعاون الدولي مع الإدارة الاتحادية لمكافحة الاحتكارات وتقديم المساعدة التقنية لها يتمان على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف. فهذه الإدارة ليست متلقية للمساعدة التقنية فحسب بل إنها تسهم أيضاً بخبرتها الذاتية التي يمكن للمؤسسات الدولية والشركاء الأجانب النظر فيها.

٣٨ - فعلى المستوى الثنائي، تلقت الإدارة الاتحادية لمكافحة الاحتكارات مساعدة تقنية من الهيئات المعنية بالمنافسة في بلدان أوروبا الشرقية، وفنلندا، وإيطاليا وبعض البلدان الأخرى. وفي معظم الحالات، يقوم التعاون الثنائي على أساس اتفاقات تُعقد بين الدول أو مذكرات تفاهم أو برامج ثنائية بشأن التعاون في مجال المنافسة. وبمقتضى شروط هذه الأخيرة، تنظم الأطراف أنشطة تدريبية وحلقات دراسية مشتركة واجتماعات للخبراء وغير ذلك من الأنشطة التي تهدف إلى تحسين التفاهم وتبادل الخبرات.

٣٩ - وعلى المستوى المتعدد الأطراف، تتلقى الإدارة الاتحادية لمكافحة الاحتكارات مساعدة تقنية من المفوضية الأوروبية (مشاريع برنامج تقديم المساعدة التقنية لكونمولث الدول المستقلة)، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والأونكتاد، ومنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. وتظل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تمثل أحد المستشارين والرعاة الرئيسيين لتقديم المساعدة التقنية للاتحاد الروسي في مجال سياسة المنافسة. وتشتمل المساعدة التي تقدمها هذه المنظمة على إسداء المشورة القانونية بشأن التشريعات الأساسية في مجال مكافحة الاحتكارات وتحديث هذه التشريعات، وعقد الحلقات الدراسية لموظفي سلطات مكافحة الاحتكارات وللقضاة بشأن إنفاذ قانون المنافسة، وإجراء المشاورات حول منهجية

سياسة المنافسة، وعقد اجتماعات رفيعة المستوى بشأن رفع الضوابط التنظيمية عن الاحتكارات الطبيعية. وفي عام ٢٠٠٤، قدمت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مساعدة في تنفيذ ثلاثة مشاريع صغيرة ذات صلة بالمنافسة. وهناك مشروعان من مشاريع برنامج تقديم المساعدة لكونولث الدول المستقلة يندرجان تحت عنوان مشترك هو "سياسة مكافحة الاحتكارات ومراقبة إعانات الدولة" قد ساعدا في إدخال تعديلات على القانون الأساسي لمكافحة الاحتكارات وفي بلورة المبادئ التوجيهية ذات الصلة في الاتحاد الروسي منذ عام ١٩٩٧. وهناك مشروع آخر بعنوان "تقريب قواعد المنافسة" استُهل في عام ٢٠٠٤، وهو يركز على تحسين مناخ الأعمال والاستثمار من خلال التقريب التدريجي بين قواعد المنافسة في الاتحاد الروسي والاتحاد الأوروبي.

٤٠ - ولا مغالاة في تقدير المساهمة التي قدمها الأونكتاد في عملية تطوير قانون وسياسة المنافسة في الاتحاد الروسي في العقد الماضي. كما أن الأونكتاد يسهم بنشاط في تعزيز التعاون الإقليمي بين السلطات المعنية بالمنافسة في كونولث الدول المستقلة، وهو يساعد بصورة منتظمة في تنظيم دورات مجلس مكافحة الاحتكارات التابع لكونولث الدول المستقلة. وفي عام ٢٠٠٤، شاركت الإدارة الاتحادية لمكافحة الاحتكارات أيضاً، بوصفها إحدى الجهات المستفيدة، في المشروع المعنون "إجراءات ونظم رصد خصخصة إصلاح الأراضي" التابع لدائرة الخدمات الاستشارية بشأن الاستثمار الأجنبي، كما شاركت في مختلف الاجتماعات التي نظمتها المنظمات المذكورة أعلاه.

#### جنوب أفريقيا

٤١ - قامت لجنة المنافسة في جنوب أفريقيا، منذ إنشائها في عام ١٩٩٩ وبرعاية من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بعقد العديد من الحلقات الدراسية وحلقات العمل التدريبية لموظفيها. وقد ركزت هذه البرامج على مجالات معينة حددتها اللجنة والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. كما تم تحديد التدريب والتطوير بوصفهما من الاحتياجات ضمن منطقة المجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي، وذلك بالنظر إلى أن قلة من البلدان قد أنشأت هيئات معنية بالمنافسة. وقد قامت اللجنة، من أجل مساعدة شركائها الإقليميين، برعاية واستضافة مندوبين من الهيئات المعنية بالمنافسة لحضور هذه الحلقات الدراسية وحلقات العمل.

٤٢ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، استضافت اللجنة حلقة دراسية بشأن قانون المنافسة نظمها الأونكتاد لموظفي اللجنة ولحاميين من شركات قانونية معنية بقانون المنافسة. ونتيجة لنجاح هذه الدورة التدريبية، سوف تسعى اللجنة إلى استضافة دورات مماثلة يتولى الأونكتاد تيسيرها لصالح موظفي اللجنة.

٤٣ - وقد انتدب للعمل مع اللجنة مستشارون وخبراء استشاريون من هيئات أكثر خبرة من بين الهيئات المعنية بالمنافسة، مثل وزارة العدل ولجنة التجارة الاتحادية في الولايات المتحدة، وهيئة المنافسة النرويجية، واللجنة الاستراتيجية المعنية بالمنافسة وحماية المستهلك، كما تم انتداب مدراء ومحققين من لجنة المنافسة في جنوب أفريقيا للعمل مع تلك الوكالات. وقامت لجنة المنافسة أيضاً بتبادل الموظفين مع اللجنة المعنية بالاحتكارات والأسعار في كينيا ومع وزارة التجارة الجزائرية.

٤٤ - وقد تولت اللجنة تنسيق عملية إنشاء منتدى المنافسة للجنوب الأفريقي وشرق أفريقيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، وقدمت إسهامات ومساعدة للعديد من بلدان المنطقة التي هي في سبيلها إلى إنشاء وكالات مستقلة معنية بالمنافسة و/أو صياغة تشريعات جديدة بشأن المنافسة. كما استضافت اللجنة وفوداً لتقصي الحقائق أوفدها إدارة الدولة لشؤون الصناعة والتجارة (الصين) ووزارة التجارة (مصر).

#### سويسرا

٤٥ - تقوم سويسرا حالياً، من خلال أمانة الدولة للشؤون الاقتصادية ولجنة المنافسة السويسرية، بتقديم الدعم لبرنامجين في مجال المنافسة:

(أ) الترويج وبناء القدرات فيما يتصل بسياسة وقانون المنافسة في منطقة دلتا الميكونغ بهدف تدعيم الجهود المحلية الرامية إلى سن وإنفاذ قوانين المنافسة في فييت نام وكمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، مع التركيز بصفة خاصة على فييت نام. ونتيجة لتزايد أهمية القطاع الخاص والتطورات التي حدثت مؤخراً في مجال تشريعات المنافسة في تلك البلدان، أصبحت هناك حاجة لدعم خلق ثقافة منافسة قوية. ويهدف المشروع إلى تعزيز قدرات معاهد البحوث وجماعات حماية المستهلك ووسائل الإعلام من أجل الترويج للمنافسة ترويجاً ناجحاً. وفي حالة فييت نام، سيتم تقديم قدر أكبر بكثير من الدعم، ولا سيما من خلال مساهمة لجنة المنافسة السويسرية. والوكالة المنفذة للمشروع هي جمعية وحدة وثقة المستهلكين (الهند).

(ب) تدعيم المؤسسات المعنية بالمنافسة وحماية المستهلك في أمريكا اللاتينية. والهدف من هذا المشروع هو تيسير اعتماد وتنفيذ قوانين في مجال المنافسة وحماية المستهلك في نيكاراغوا والسلفادور وبوليفيا، وتعزيز تطبيق هذه القوانين في كوستاريكا وبيرو. ويشدد المشروع بصفة خاصة على تبادل الخبرات بين البلدان وعلى تشجيع المنافسة في أوساط المؤسسات الأكاديمية. ومن خلال تدعيم الوكالات المعنية بالمنافسة والمؤسسات العامة المسؤولة عن تشجيع المنافسة، وكذلك من خلال التوصل إلى فهم أفضل للفوائد المترتبة على المنافسة، سيسهم هذا المشروع في خلق بيئة أعمال تفضي إلى النهوض بالقطاع الخاص وتعود بالفائدة على المجتمع كله. والأونكتاد هو الوكالة المنفذة لهذا المشروع.

#### تونس

٤٦ - إن المساعدة التقنية المقدمة من الإدارة العامة للمنافسة وحماية المستهلك ومكافحة الغش تندرج في إطار برنامج تعاون مدته ثلاث سنوات. وخلال عام ٢٠٠٤، تم القيام بما يلي:

(أ) تدريب أولي: استقبال متدربين اثنين في المدرسة القومية للتكوين والتوثيق والتعاون الدولي بهدف المشاركة في دورة تدريب أولي للمفتشين.

(ب) أنشطة قصيرة المدة: ١٠ إيفاد متدربين تونسيين في بعثات مختلفة إلى فرنسا؛ و٢٠ استقبال خبير من الإدارة العامة للمنافسة وحماية المستهلك ومكافحة الغش لكي يَنشِط في تونس ندوة موضوعها: المركز المهيمن الجماعي، والكارتلات والتكتلات.



٤٧- وفي إطار مشروع التدريب التجاري (TrainForTrade) التابع للأونكتاد، وعقب تنظيم حلقة دراسية وطنية بشأن تطبيق تشريع المنافسة عُقدت في تونس في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، قامت السلطات التونسية بترجمة كتيب التدريب من الفرنسية إلى العربية.

٤٨- وفي إطار برنامج لدعم اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، يجري الإعداد لتنفيذ مشروع بالتعاون الأوروبي يهدف إلى دعم الجهود التي تبذلها تونس من أجل تحسين البيئة التنافسية لمؤسسات الأعمال من خلال تحسين عمل الأسواق. وسوف يتيح هذا المشروع أيضاً إمكانية تعزيز قدرات المؤسسات المكلفة بتطبيق وإنفاذ قانون المنافسة.

### جمهورية ترانينا المتحدة

٤٩- في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٤، تلقت لجنة المنافسة التريهة دعماً من الوكالة السويدية للتنمية الدولية في إطار برنامج بناء القدرات لصالح وزارة الصناعة والتجارة. وقد اقترح في إطار هذا المشروع هيكل تنظيمي مفصل للجنة والمحكمة المعنيتين بالمنافسة، وأجري استعراض نهائي للتشريع الجديد وتم إعداد الوثائق الإجرائية الداخلية التي ستستخدمها اللجنة والمحكمة، مع وضع برنامج لإشاعة الوعي. وفي عام ٢٠٠٤ أيضاً، قامت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، في إطار مرفق الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، بتنظيم حلقة عمل لتقييم الحالة والاحتياجات، تلاها إعداد تقرير يتضمن تقييماً وخطة عمل تم فيه تحديد وترتيب الأولويات المحددة لهيئة المنافسة في مجال سياسة وقانون المنافسة، بالإضافة إلى اقتراح برنامج عمل وتحديد الاحتياجات للتمويل.

٥٠- واللجنة منشغلة حالياً بتنفيذ برنامج للبنك الدولي في مجال المساعدة التقنية يُعرف ببرنامج الخصخصة وتنمية القطاع الخاص. ويشتمل هذا البرنامج على عملية تعيين الموظفين، وإعداد كُتبيات التنفيذ، وتوفير الخدمات اللوجستية المادية لإنشاء اللجنة، وتيسير عمل خبير استشاري في مجال تكنولوجيا المعلومات.

### الولايات المتحدة الأمريكية

٥١- منذ تقديم التقرير الأخير للولايات المتحدة إلى الأونكتاد فيما يتعلق باستعراض أنشطة المساعدة التقنية، واصلت وزارة العدل ولجنة التجارة الاتحادية تنفيذ برنامجهما المشترك الخاص بتقديم المساعدة التقنية للوكالات المعنية بالمنافسة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ويركز هذا البرنامج الممول أساساً من قِبَل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على نقل المهارات العملية اللازمة لإدارة سياسة منافسة فعالة؛ وكشف الممارسات التي يُشتبه بأنها مانعة للمنافسة والتحقق فيها وتحليلها ومعالجتها؛ والترويج الفعال للمنافسة وحماية المستهلك. وفي عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥، تم تقديم المساعدة في المناطق التالية: جنوب شرق أوروبا (رومانيا وبلغاريا وكرواتيا وألبانيا)؛ والهند والمكسيك ومصر؛ والجماعة الأندية والدول الأعضاء فيها (إكوادور وكولومبيا وفنزويلا وبوليفيا وبيرو)؛ وإندونيسيا والاتحاد الروسي وجنوب أفريقيا وتايلند وفيت نام وأذربيجان والفلبين؛ وأمريكا الوسطى. وبالإضافة إلى ذلك، شاركت وزارة العدل ولجنة التجارة الاتحادية في عدة أنشطة في مجال المساعدة التقنية نُفذت برعاية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية.

## لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

٥٢ - قامت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية وكلية الموظفين الإداريين في الهند، بتنظيم حلقة دراسية تدريبية إقليمية لاقتصادات منطقة آسيا والمحيط الهادئ استمرت ثلاثة أيام وعُقدت في حيدر أباد (الهند) في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ بشأن سياسة المنافسة والتنمية والنظام التجاري المتعدد الأطراف. وقد ركزت هذه الحلقة الدراسية على المواضيع التالية: (أ) العلاقة بين سياسة المنافسة والتجارة والتنمية؛ (ب) تأثير الكارتلات الدولية في البلدان النامية والتدابير التي يمكن اتخاذها للتعامل مع مثل هذه الترتيبات؛ (ج) العلاقة بين سياسة المنافسة والسياسة الصناعية؛ (د) دور سياسة المنافسة فيما يتصل بعملية إعادة الهيكلة الاقتصادية؛ (هـ) التحديات التي ينطوي عليها إنشاء نظام منافسة فعال على المستوى الوطني و/أو الإقليمي، وسبل التصدي لهذه التحديات.

## منظمة التجارة العالمية

٥٣ - تنص الفقرة ٢٤ من إعلان الدوحة الوزاري على أن الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية "تعترف باحتياجات البلدان النامية وأقل البلدان نمواً إلى تعزيز دعم المساعدة التقنية وبناء القدرات في هذا المجال [سياسة المنافسة]، بما في ذلك تحليل السياسات وتطويرها كيما يتسنى لها أن تقيم على نحو أفضل آثار توثيق التعاون المتعدد الأطراف على سياساتها وأهدافها الإنمائية وتنميتها البشرية والمؤسسية. وتحقيقاً لذلك، فإننا سنعمل، بالتعاون مع المنظمات الحكومية الدولية الأخرى ذات الصلة، بما فيها الأونكتاد، وعن طريق قنوات إقليمية وثنائية ملائمة، على تقديم مساعدة معززة وكافية من الموارد للاستجابة لهذه الاحتياجات". وفي عام ٢٠٠٤، اضطلعت أمانة منظمة التجارة العالمية بمجموعة واسعة من الأنشطة استجابة لهذه الولاية، بما في ذلك تنظيم دورات تدريبية وحلقات عمل إقليمية، وحلقات عمل وطنية، بالإضافة إلى المشاركة في عدد من حلقات العمل التي تولت تنظيمها منظمات حكومية دولية أخرى، بما فيها الأونكتاد.

٥٤ - وبصورة أكثر تحديداً، قامت أمانة منظمة التجارة العالمية خلال السنة بتنظيم دورتين تدريبيتين إقليميتين مدة كل منهما ستة أيام عُقدت إحداهما في بورت لويس بموريشيوس للبلدان الأفريقية الناطقة بالإنكليزية، وعُقدت الأخرى في الرباط بالمغرب للبلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية. وقد أتاحت هاتان الدورتان التعرف إلى حد كبير على مفاهيم قانون وسياسة المنافسة وعلاقتها بالتجارة والتنمية، واشتملتا على عدد من التمارين العملية التي أُنجزت في إطار مجموعات صغيرة. وبالإضافة إلى ذلك، عُقدت في حيدر أباد بالهند حلقة عمل لمدة ثلاثة أيام لبلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ بشأن سياسة المنافسة والتنمية والنظام التجاري المتعدد الأطراف. وعُقدت في برازيليا حلقة دراسية متقدمة لبلدان منطقة أمريكا اللاتينية بشأن قانون وسياسة المنافسة. وتم تنظيم حلقتي عمل وطنيتين لغانا واليمن. وقد تناولت هذه الحلقات مجموعة من المسائل المتصلة بدور سياسة المنافسة في عملية التنمية الاقتصادية، ونُهج التصدي للممارسات المانعة للمنافسة والتي تم البلدان النامية بصفة خاصة.

٥٥ - وبالإضافة إلى الأنشطة المذكورة أعلاه والتي نظمتها أمانة منظمة التجارة العالمية نفسها، شارك ممثلون من الأمانة في عدد من حلقات العمل والحلقات الدراسية الإقليمية الأخرى التي قامت بتنظيمها منظمات حكومية دولية أخرى خلال السنة. وقد اشتملت هذه الحلقات على حلقتي عمل إقليميتين نظمتهما الأونكتاد في مبابان

بسوازيلند لصالح البلدان الأطراف في اتفاق الاتحاد الجمركي لأفريقيا الجنوبية، وفي الخرطوم بالسودان لصالح البلدان العربية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. كما شاركت الأمانة في مؤتمرين بشأن السياسات نظمهما البنك الدولي في دار السلام بجمهورية تنزانيا المتحدة لصالح البلدان الأفريقية الناطقة بالإنكليزية، وفي كولومبو بسري لانكا لصالح البلدان الآسيوية. وشاركت الأمانة أيضاً في حدثين تولت تنظيمهما جمعية وحدة المستهلكين، وهي منظمة غير حكومية تهتم بتنفيذ سياسات المنافسة في البلدان النامية. وقد نُظِمَ الحدث الأول في هانوي بفييت نام لصالح بلدان منطقة دلتا الميكونغ، والآخر في حيدر أباد بالهند لصالح بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

٥٦ - وقد أسهم الأونكتاد بإيفاد متحدثين إلى جميع الدورات وحلقات العمل الإقليمية المذكورة أعلاه والتي تولت تنظيمها منظمة التجارة العالمية. وبالمقابل، أسهمت أمانة منظمة التجارة العالمية بإيفاد متحدثين إلى مختلف حلقات العمل التي تولت تنظيمها الأونكتاد والتي ورد ذكرها أعلاه.

٥٧ - وفي عام ٢٠٠٥، ستواصل أمانة منظمة التجارة العالمية عقد حلقات عمل وطنية بشأن سياسة المنافسة استجابة للطلبات المحددة المقدمة من الأعضاء. إلا أنه في ضوء القرار الذي اتخذته المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية في ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤ والذي يقضي بعدم القيام بأي عمل في منظمة التجارة العالمية في اتجاه المفاوضات المتعلقة بسياسة المنافسة كجزء من جولة الدوحة، تنص خطة المساعدة التقنية والتدريب التي وضعتها منظمة التجارة العالمية لعام ٢٠٠٥ على أن سياسة المنافسة لن تكون مشمولة من خلال الحلقات الدراسية الإقليمية أو ما يماثلها من الأنشطة. وسوف تظل النماذج التدريبية المتعلقة بموضوع التجارة وسياسة المنافسة تشكل جزءاً من الدورات التي تنظمها الأمانة في مجال السياسة التجارية وسياسات التجارة الإقليمية.

### باء - طلبات المساعدة

٥٨ - ترد أدناه مقتطفات من الردود التي تلقتها أمانة الأونكتاد والتي تتصل بطلبات المساعدة التقنية، مع تبيان المجالات أو القضايا المحددة المتعلقة بقوانين وسياسات المنافسة، التي ترغب الدول في أن يتم إيلاؤها اهتماماً على سبيل الأولوية.

#### الجزائر

٥٩ - إن احتياجات الجزائر في مجال المساعدة التقنية وتعزيز قدرات المؤسسات المكلفة بالإشراف على قواعد المنافسة المحددة في الوثيقة TD/B/COM.2/CLP/36، قد زادت نتيجة لصدور القانون الجديد المتعلق بالمنافسة في تموز/يوليه ٢٠٠٣. وهذا القانون يمنح المجلس المعني بالمنافسة صلاحيات أوسع فيما يتصل بمكافحة الممارسات المانعة للمنافسة وكذلك في مجال التعاون الدولي.

#### بروني دار السلام

٦٠ - ترحب بروني دار السلام بأي شكل من أشكال المساعدة يمكن أن يسهم في تعزيز عملية تثقيف المنظمات العامة والخاصة فيما يتصل بقضايا سياسة المنافسة. كما أنه بالنظر إلى أن بروني دار السلام حديثة العهد بسياسة

وقانون المنافسة وآليات عملهما، يلزم إجراء دراسة متأنية لتأثير سياسة المنافسة المحلية والمتعددة الأطراف على التنمية الصناعية والموارد البشرية والمالية المحلية.

٦١- ويلزم تقديم المساعدة التقنية في المجالات التالية: (أ) إشاعة الوعي العام وبناء توافق في الآراء فيما بين مختلف الجهات صاحبة الشأن فيما يتصل بمفهوم سياسة المنافسة المحلية والمتعددة الأطراف وتأثيرها؛ و(ب) إجراء تقييم شامل لتطور الصناعة والسوق، على أساس كل قطاع على حدة، وصياغة سياسة مناسبة في مجال المنافسة، مع إنشاء آلياتها القانونية والمؤسسية ووضع استراتيجيات لتنفيذها. وهذا ينبغي أن يشمل تقديم المساعدة في صياغة السياسة ووضع الآليات الملائمة التي من شأنها أن تساعد البلد في التصدي للقضايا المتصلة بمكافحة الإغراق وكراتلات التصدير الدولية التي يمكن أن تضر بالاقتصاد؛ و(ج) بناء قدرة الأطراف المعنية بتنفيذ سياسة المنافسة المناسبة حالما تقرها الحكومة.

## الصين

٦٢- خلال عملية استعراض قانون مكافحة الاحتكارات (٢٠٠٥)، يلزم تقديم المساعدة فيما يتعلق بما يلي:

(أ) عقد مؤتمر دولي معني بقانون وسياسة المنافسة في الصين بغية وضع مشروع القانون في صيغته النهائية والتنسيق بين جميع الجهات صاحبة الشأن؛

(ب) تعيين السلطة المعنية بالمنافسة بالاستناد إلى تجارب البلدان الأخرى وعلى أساس التكيف مع الهياكل الأساسية السياسية والاقتصادية والقانونية الداعمة.

٦٣- وعقب اعتماد قانون مكافحة الاحتكارات، سيلزم تقديم المساعدة في عقد حلقات عمل حول قضايا محددة في مجال الإنفاذ، وتدريب موظفي السلطة المعنية بالمنافسة، وتحديد أنشطة الترويج للمنافسة.

## دومينيكا

٦٤- سوف تبدأ دومينيكا عملية اعتماد التشريع النموذجي مع إدخال التعديلات المناسبة عليه، إذا اقتضت الضرورة ذلك، بحيث يتناسب مع الحالة الوطنية. وسوف تُلتَمَس المساعدة التقنية اللازمة فيما يتصل بتطوير الهياكل الأساسية والأطر اللازمة لتطبيق وإنفاذ تشريع المنافسة في دومينيكا. وهذا سوف يشمل وضع الترتيبات المؤسسية وتوفير التدريب والتثقيف الضروريين للجهات صاحبة الشأن.

## الجمهورية الدومينيكية

٦٥- تعمل الجمهورية الدومينيكية على إعداد طلب للمساعدة التقنية الموجهة نحو تنقيح مشروع قانون المنافسة والحصول على توجيهات بشأن الخطوات اللازمة لتنفيذ القانون الذي سيعتمد في المستقبل.

## إندونيسيا

٦٦- يلزم الحصول على مساعدة تقنية، في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧، في المجالات التالية:

ألف - الأدوات: (أ) وضع مبادئ توجيهية وغير ذلك من السياسات والممارسات والإجراءات الشفافة؛ و(ب) إعداد مواد تثقيفية من أجل نشرها؛ و(ج) إجراء دراسات جدوى فيما يتصل بإنشاء مكتب إقليمي تابع للجنة الإندونيسية للإشراف على المنافسة في مجال الأعمال؛ و(د) إجراء بحوث أو دراسات بشأن الصناعة والسياسات المتصلة بقانون المنافسة؛ و(هـ) تنظيم حلقة عمل أو حلقة دراسية مع الجهات صاحبة الشأن فيما يتعلق بالمواضيع المتصلة بقانون المنافسة.

باء - الهياكل الأساسية: (أ) تحسين نظام ولوازم قاعات المحاكم؛ و(ب) تطوير نظام ولوازم جلسات الاستماع العامة؛ و(ج) وضع نظام للمعلومات الإدارية يشمل المكتبات والمعدات.

جيم - تنمية الموارد البشرية: (أ) التدريب بخصوص المواضيع ذات الصلة مثل التحليل الاقتصادي للمفهوم الأساسي لمكافحة الاحتكارات، وتقنيات البحوث، وتقنيات التحقيق، وعملية اتخاذ القرارات، ومهارات صياغة القرارات، والتحليل القانوني، والإجراءات القضائية، وإجراءات المحاكم، وتحليل السياسة العامة؛ و(ب) الإجراء الخاص بالمفهوم المطبق على الاندماجات، والملاحقات القضائية، وتحليل عمليات الدمج؛ و(ج) إجراء دراسة مقارنة لإجراءات معالجة القضايا فيما يخص السلطات المسؤولة عن قانون المنافسة واللجنة الإندونيسية للإشراف على المنافسة في مجال الأعمال؛ و(د) تقديم منح دراسية للحصول على التعليم العالي في مجال الاقتصاد والقانون.

#### جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

٦٧ - طلبت مساعدة من الأونكتاد في شكل إعداد اقتراح مشروع لتدريب موظفي أمانة لجنة المنافسة التجارية، وبناء القدرات، ومواصلة تطوير الأطر القانونية والتنظيمية، وأخيراً تحويل لجنة المنافسة التجارية إلى لجنة للممارسات التجارية التزيهة تتولى المسؤولية عن سياسات وتنظيم المنافسة وحماية المستهلك.

#### موريشيوس

٦٨ - سوف تطلب موريشيوس مساعدة الأونكتاد في تنفيذ المرحلة الثانية من الدراسة المتعلقة بهيكل المؤسسات المعنية بالمنافسة. وستشتمل هذه المرحلة على إعداد القواعد واللوائح المنظمة بالمنافسة. كما ستطلب موريشيوس مساعدة تقنية فيما يتعلق بقانون وسياسة المنافسة تتخذ شكل انتداب الموظفين للعمل مع هيئات أخرى معنية بالمنافسة. وسوف يواصل تحديد هذا النوع من الاحتياجات لدى تعيين مدير لمكتب الممارسات التجارية التزيهة.

#### نيكاراغوا

٦٩ - طلبت وزارة الصناعة والتجارة مساعدة تقنية من أجل: (أ) تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية (العامة والخاصة) المعنية بالمنافسة فيما يتعلق بمضمون قانون المنافسة؛ و(ب) دعم المنظمات الحكومية وغير الحكومية العاملة من أجل حماية المستهلك في نيكاراغوا.

## الاتحاد الروسي

٧٠- من أجل زيادة تفاعل الاتحاد الروسي مع الشركاء الأجانب في مجال سياسة المنافسة، تقترح الإدارة الاتحادية لمكافحة الاحتكارات أن يُعقد في موسكو في عام ٢٠٠٧ المؤتمر السنوي لشبكة المنافسة الدولية. وفي الوقت نفسه، تقترح الإدارة تنظيم حلقة عمل للأونكتاد بشأن سياسة المنافسة وإنفاذها وذلك قبل أو بعد انعقاد هذا المؤتمر، وهي تتطلع إلى دعم اقتراحها في إطار برامج المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد.

## سيراليون

٧١- يُطلب تقديم المساعدة التقنية في المجالات التالية:

(أ) توفير خدمات خبير استشاري بشأن قانون وسياسة المنافسة لكي يُسدي المشورة حول الأحكام الإدارية والقانونية والاقتصادية لقانون للمنافسة يتناسب مع اقتصاد سيراليون، ولكي يُسدي المشورة بصفة خاصة حول مكافحة الممارسات التجارية التقييدية والتحقيق في الانتهاكات وملاحقة مرتكبيها، وفي إساءة استخدام مركز القوة السوقية المهيمن، والدور الذي تؤديه لجنة أو هيئة المنافسة ومتطلبات إنشائها، والعلاقة بين لجنة المنافسة وغيرها من الهيئات التنظيمية.

(ب) عقد حلقة عمل وطنية للجهات صاحبة الشأن لطرح الأفكار حول عناصر سياسة المنافسة وإثبات صلاحية محتوياتها.

## سري لانكا

٧٢- يلزم الحصول على الأنواع التالية من المساعدة التقنية:

١- تعزيز قدرات والتزام موظفي هيئة شؤون المستهلك، بما في ذلك:

(أ) التدريب في مجال بناء القدرات التقنية والتحليلية؛

(ب) عقد حلقة عمل وطنية للجهات صاحبة الشأن لطرح الأفكار حول عناصر سياسة المنافسة وإثبات صلاحية محتوياتها؛

٢- التوصية باتخاذ تدابير لتفعيل هيئة شؤون المستهلك والإنفاذ الفعال لقانون تشجيع المنافسة وحماية المستهلك؛

٣- المساعدة في ضمان اضطلاع مجلس شؤون المستهلك بمهامه؛

٤- الإنفاذ الفعال للقانون والاضطلاع بحملات توعية موجهة نحو المستهلكين والتجار، والمساعدة في تنفيذ برامج تهدف إلى تغيير "الرؤية الموجهة نحو المنتج إلى رؤية موجهة نحو المستهلك"؛

٥٠ إنشاء مركز إعلامي، فضلاً عن توفير الخدمات الاستشارية. وهذا يتطلب توفر الموارد البشرية، وتعيين الموظفين، وسن التشريعات ذات الصلة، وتقديم المعلومات حول كيفية التماس الانتصاف وكذلك حول الأوزان والمقاييس والأسعار والتنوع والشروط الائتمانية، وما إلى ذلك؛

٦٠ توفير التدريب في الخارج للموظفين أثناء العمل بشأن إجراء التحقيقات وعمليات المراقبة والإجراءات والنهج البديلة وكذلك بشأن تأثير التطورات الدولية في مجال المنافسة والتعامل مع هذه التطورات.

#### تونس

٧٣- إن أنشطة المساعدة التقنية التي ترغب تونس في الاستفادة منها ينبغي أن تهدف، بصورة عامة، إلى ما يلي:

(أ) تدريب الموظفين المكلفين بتطبيق الأنظمة وإجراء التحقيقات الضرورية في مجال الممارسات المانعة للمنافسة؛

(ب) تعزيز تأهيل واختصاص القضاة المكلفين بالنظر في قضايا المنافسة (مجلس المنافسة والمحكمة الإدارية)؛

(ج) إشاعة ثقافة المنافسة الضرورية لنجاح السياسة المنتهجة في هذا المجال؛

(د) امتلاك الكفاءات واستراتيجيات الدفاع عن سياسة المنافسة والترويج لها لدى المحافل الحكومية والإدارات والأوساط المهنية.

٧٤- ويمكن لموظفي السلطات المعنية بالمنافسة الاستفادة من عقد دورات تدريبية تُعنى بصفة خاصة بما يلي:  
(أ) المنافسة والتنظيم؛ و(ب) مراقبة التكتلات؛ و(ج) تطبيق قانون المنافسة في القطاع المالي وكذلك في قطاع التأمين؛ و(د) إنشاء شبكة مرنة وفعالة فيما بين السلطات المعنية بشؤون المنافسة من أجل تبادل وجهات النظر والمعلومات؛ و(هـ) التشاور وتبادل وجهات النظر حول كيفية مكافحة الممارسات المانعة للمنافسة والتي تترتب عليها آثار على المستوى الدولي؛ و(و) إنشاء موقع على شبكة الإنترنت للإدارة العامة للمنافسة والتحقيقات الاقتصادية، وإنشاء قاعدة بيانات بشأن قانون المنافسة؛ و(ز) تنظيم دورات تدريبية للمدربين؛ و(ح) إنشاء مركز تدريب إقليمي لبلدان المنطقة والبلدان الأفريقية.

#### جمهورية تنزانيا المتحدة

٧٥- إن شكل المساعدة التقنية التي ستطلب من الأونكتاد سوف يُحدد ويُعرض على الأونكتاد لدى إنجاز برنامج البنك الدولي للخصخصة وتنمية القطاع الخاص.